

# أصول الدولة الكليانية ومعماريتها لدى أنا أرنت (الجزء الأول)

مصطفى بن تمسك  
باحث تونسي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة





هذه النقلة الضخمة التي حدثت من عمومية الفلسفي السياسي كما جسدها النموذج السقراطي إلى خصوصية ومؤسسية الفلسفي- الميتافيزيقي ستنتهي لا إلى تطهير الفلسفي من السياسي التعددي، بل إلى فلسفي سياسي آخر موغل في الصفوية والواحدية. لهذا فلا عجب أن نرى في جمهورية أفلاطون الحلقة الرئيسية الأولى في أنظمة الاستبداد التي شهدتها أوروبا في بدايات القرن العشرين.

وعلى منوال العقل الإغريقي، سيشرع العقل الأنواري/الحدائي بطريقته مقدمة الأنظمة الكليانية. ونحن نستشف ذلك من خلال المستويات التالية:

المستوى الإبستمولوجي: حيث ستزعر العلوم الصورية والتجريبية منذ انتهاء ما عرف "بأزمة الأسس"، نحو الوحدة والشمولية الرياضية.

المستوى السياسي: لم تخل نظريات العقد الاجتماعي لكل من روسو وهوبز من إشارات شمولية تهدد الحريات الفردية. فبالنسبة لروسو تبدو فكرة "الإرادة العامة" وكأنها قوة قهرية تتحكم في إرادات المتعاقدين، أما بالنسبة لهوبز فلا أمن ولا حرية للمواطنين إلا في ظلّ حاكم مطلق (لوفياتون) يسوسهم بالعدل والمساواة!

المستوى الاقتصادي: من أبرز محصلات الكوجيتو الديكارتي المعتد بحريته الناشئة، ازدهار النزعات الفردانية ليس فقط في المستوى المعرفي، بل وخاصة في المستوى الاقتصادي. فالفرد المتحرر لتوه من أنقال العالم القديم، سيتخلى عن الأنطولوجي لينصرف إلى البرغماتي تحقيقا وإشباعا لهويته الجديدة. والنتيجة ازدهار النزعات النفعية وانتشارها. فالاقتصادي الذي كان نشاطا عائليا لدى الإغريق يتحول إلى مجال عمومي، والسياسي الذي كان نشاطا مدنيا يندحر داخل الذات ويتحول إلى مجال خاص محدود. وبمقتضى العقد الافتراضي بات الفعل السياسي مؤسسيا وفي المقابل " يتسيس " الاقتصادي أي يصبح مجالا عموميا. وبالتالي فمجال الحوار السياسي الحر كان متأثرة إغريقية ولم تفعل الحداثة الغربية سوى مأسسته وإحكام المراقبة عليه باحتكار العنف وامتصاصه من الأفراد والفعل به فيهم مثلما أفاض في بيانه ميشال فوكو.<sup>3</sup>

وهكذا فبنموذج الإنسان الذي انتصرت له الحداثة الغربية هو "الإنسان الشغيل L'homo laborans"<sup>4</sup> وليس الإنسان السياسي Zoon politikon الذي ولى واندثر مع الإغريق.

<sup>3</sup> أنظر: فوكو، ميشال (1990)، المراقبة والعقاب، مركز الإنماء القومي، بيروت.

<sup>4</sup> Arendt, Hannah, (1990), Nature du totalitarisme: essai sur la compréhension, Paris, Payot, p. 76

لهذه الأسباب وغيرها لا يبدو ظهور الأنظمة الكليانية في قلب أوروبا أمرا عرضيا أو مفاجأة تاريخية إلا لأولئك الذين هَلَّلوا للقطيعة مع الماضي، ورأوا في حركة التاريخ خطأ مسترسلا وفي الحضارة الغربية وفي الإنسان الغربي نهاية للتاريخ الإنساني.<sup>5</sup>

إن مقدّمة الأنظمة الكليانية تضرب جذورها في عمق التاريخ. ويقتضي الكشف عن تمظهراتها الملتوية الحفر في تاريخ المعرفة الفلسفية كما العلمية. ذلك أنّ الكليانية هي بنية أو رؤية للعالم وليست مجرد نظام سياسي عرضي. تنبش أرنت في إرهاصات الكليانية السياسية من داخل أنظمة المعرفة أولا وفي أسطورة "التقدّم" التي يتباهى بها الغربيون ثانيا، ولهذا تطلق على مشروعها عبارة: "أصول الكليانية" ويتضمن الثالث التالي: الإمبريالية ومعادة السامية والكليانية<sup>6</sup>

هل تعتبر الكليانية بنية ثابتة تلازم بالضرورة المعرفة كما السلطة في كل عصورها؟ ثم لماذا تمظهرت بالشكل الدرامي في نماذج القرن العشرين: الفاشية، والنازية، والستالينية؟

## I – العوز المفهومي للظاهرة الكليانية

رغم رصد آثارها في ثنايا المعرفة القديمة والحديثة، يبدو مفهوم "الكليانية" كما جسده سياسيا وإيديولوجيا ومؤسسيا كل من الفاشية والنازية والستالينية، غير متبلور نظريا. لهذا تدرك أرنت أنها بصدد تأسيس فهم جديد لظاهرة جديدة على المستوى السياسي. الكليانية ليست رديفا لأنظمة الحكم الكلاسيكية كما عدّها أفلاطون في الجمهورية أو أرسطو في السياسة أو مونتسكيو في روح القوانين، الخ. الكليانية ليست الديكتاتورية وليست الاستبداد أو الأوليغارشية أو الطغيان. وقد تكون المحصلة التاريخية لكل هذه النماذج السلطوية. ورفعا لهذه الالتباسات يتعين العودة إلى الأصول المفهومية للكليانية.

<sup>5</sup> أنظر: فوكوياما، فرانسيس ( 1993 )، *نهاية التاريخ والإنسان الأخير*، مركز الإنماء القومي، بيروت.

<sup>6</sup> *Anti-Semitism* (1968), Harcourt Brace, New York.

- *Imperialism* (1968), Harcourt Brace, New York.

- *Totalitarianism* (1968), Harcourt Brace, New York.

ظهر مفهوم الكليانية لأول مرة في تاريخ الفكر السياسي سنة 1920. "وقد استعمله كل من موسليني وجنتيل لتوصيف الدولة الكليانية"<sup>7</sup>. ومنذ سنة 1930 انتشر استعمال هذا المفهوم على يد كل من كارل شميدت، وأندري جيد، وجورج أوال، وغيرهم.<sup>8</sup>

ورغم استعماله السياسية ظل المفهوم بحاجة لسندات نظرية فلسفية، لم تتحقق إلا في سنوات الخمسينات مع ثالوث آنا أرنت المذكور أعلاه: أصول الكليانية (1951). لكن الدارسين لهذه المسألة سينقسمون إلى اتجاهين: الأول وتمثله أرنت وكلود لفور وريمون أرون وكارل بوبر. ويعتمد هؤلاء الطريقة المعيارية والنظرية الهادفة إلى الكشف عن الأصول النظرية للممارسات الكليانية. أما الاتجاه الثاني فيعتمد التمشي الفينمنولوجي ويمثله كل من كارل فريدريش وجون كانستكي وفون كارل.<sup>9</sup>

تفسر ضبابية المفهوم بسرعة زوال الأنظمة الكليانية المذكورة. الشيء الذي أثار أزمة مفهومية داخل مجال العلوم الإنسانية. وكتب ليون بولياكوف قائلا: "الكليانية ظاهرة تاريخية تعوزها الدقة المفهومية (...)" فالبعض مثل ريمون أرون تناولها بطريقة وصفية. أما آني كريغال Annie Kriegl فلا ترى في الكليانية سوى مفهوم مشوش..<sup>10</sup>. ولعل هذا ما حدا ببنجامين بربر إلى الدعوة من أجل: "استئصال الكليانية من طوبولوجيا الأنظمة السياسية".<sup>11</sup>

إن السقوط المدوي والسريع للكليانية الستالينية والنازية أربك العلماء وجعلهم في حيرة من أمرهم حيال عودة أشكال الاستبداد البائدة داخل مسار الحداثة التطوري. فبعد انهيار أسطورة التقدّم، وانكشاف أوهام العقل مع مدرسة فرانكفورت الألمانية، اعتبر الباحثون في الشأن السياسي أن الكليانيات التي ظهرت فجأة سرعان ما ستزول وسيستعيد الخط التاريخي التطوري مساره وحيويته بعد هذه الارتكاسات العابرة. ولكن طالما أنّ "شروط إنتاج البنى الكليانية لا تزال حية، وفي عمق الفكر الغربي، فإنّ ما نسميه 'كليانية' ليس ظاهرة غريبة

<sup>7</sup> Energén André, (1996) « Totalitarisme », in: *Dictionnaire de philosophie politique*, sous la direction de Philippe Raymond et Stéphane Rials Paris, P.U.F, pp. 701-702

<sup>8</sup> Energén André, (1996) « Totalitarisme », in: *Dictionnaire de philosophie politique*, p. 702

<sup>9</sup> « Totalitarisme », Article in *Encyclopédie universalise*, thesaurus R/Z, sans auteur (nd)

<sup>10</sup> Arendt, Hannah, (1990), *La Nature du totalitarisme: Essai sur la compréhension*, Paris, Payot., p. 24

<sup>11</sup> Bruehl, Young, (1986), *Hannah Arendt*, Anthropos, pp. 531-532



أو بعيدة، وليست - قبل ديمقراطية أو بعد ديمقراطية -، بل هي في قلب الديمقراطية الحديثة، لكونها نشأت معها".<sup>12</sup>

وبالفعل فالكليانية لم تندثر مع انهيار تعبيراتها السياسيّة الفظة، لأنّ شروطها المتجدّرة في مبيان المجتمعات الحديثة تعيد على الدوام إنتاجها في تعبيرات ميكروفيزيائية غير قابلة للحصر. وهذه الشروط هي: مجتمع الكتلة وما رافقه من أنظمة التشريط والتكليف الجماعي حول قيمتين حيويتين للمجتمع الاستهلاكي أي الإنتاج والاستهلاك. فضلا عن استثمار منتوجات العقل والعقلانية لتسخير الإنسان واستعباده.

لا تقتصر الكليانية على التعبيرات السياسية المباشرة "المكروفيزيائية"، لكون المفهوم قادرا على التحرر من سياقاته الظرفية، إنّه "مترحل ودون وطن" حسب عبارة جيل دولوز وفليكس غاتري<sup>13</sup>. تمنحنا ترخّلية المفهوم واختراقه للحدود المعرفية الحل الأمثل الذي يساعدنا على تمثّل مختلف تناسليّاته وتكيفاته مع مجتمعات حديثة لا تفتأ في إبداع أشكال مستحدثة من الكليانيات الناعمة. "لم تعد الكليانية حبيسة العلامات التقليدية على غرار ستالين غراد Stalingrad والنورمندي la Normandie أو أوشفيتس uschwitz بل نراها تمتد اليوم إلى معارك وساحات البورصات العالمية وإلى الرموز الجديدة على منوال الدو دجونز Dow Jones في وال ستريت ومؤشرات هاكاي في طوكيو les indices Hakkai à Tokyo".<sup>14</sup>

يقتضي الإمساك بماهية الكليانية بوصفها بنيات سلطة ماكرو، وميكروفيزيائية عدم مماثلتها بأنظمة الحكم الشبيهة على غرار الاستبدادية والطغيانية والديكتاتورية<sup>15</sup>. ويتعيّن التعاطي مع هذه التعبيرات السياسية المتقاربة بطرائق وأفهام مختلفة حتى لا نقع في الإرباكات المفهومية والفهمية. لكن مؤرّخي السياسة لم ينتبهوا إلى هذه المحاذير ومضوا في تطبيق منهج واحد يزعمون أنّه "علمي" على كل أنماط الحكم السياسي المتشابهة دون مراعاة خصوصيّاتها الذاتيّة. وتفسّر أرنت أسباب هذه الإرباكات الفهمية والمفهومية بطغيان فلسفات التاريخ ذات المنزع الغائي. وعلى سبيل المثال الفلسفة الهيغلية والماركسية. ورغم اختلاف منطلقاتهما تتفق المقاربة التاريخية للفلسفتين على نهايات مرتقبة للتاريخ البشري، وذلك استنادا إلى رؤية تطويرية وغائية تقوم على فكرة وجود قوانين تاريخية - موضوعية يكون فيها البشر جزءا من عمليّات معقدة

<sup>12</sup> Laval, Guy, (1995), Malaise dans la pensée (Essai sur la pensée totalitaire), Publisich, p. 13

<sup>13</sup> Deleuze, Gille et. Guattari, Félix (1993), *Qu'est -ce que la philosophie*. Tunis, Cérès, p. 94

<sup>14</sup> Léotard, François, (1989), « Le Survivant », article, in Actes du colloque *H. Arendt Politique et ontologie* (1989), 14-16 avril Ed, tierce, p. 271

<sup>15</sup> Arendt, Hannah, (1972), *Le Système totalitaire*, Paris, seuil, pp. 77-78



تنتهي إلى تحقيق الغائية المتعالية على الإرادات البشرية. وتلك هي دلالات "حيلة العقل في التاريخ" لدى هيغل.

إنّ مثل هذه الفلسفات التاريخية Historicism غير قادرة على مدّنا بالتصوّر التاريخي الذي أنتج وسينتج أشكالاً من الكليانيات غير المسبوقة لكونه حبيس أسطورة التطور وطوبا "النهاية السعيدة". تتجاوز أرننت هذه المناهج التاريخية المشبعة بالتاريخانية، وتقرّر الخوض من جديد في طوبولوجيا الأنظمة السياسية. وقد شهدت هذه الطوبولوجيا في نظرها مرحلتين: "أولا مع هيرودوت الإغريقي الذي ميز بين ثلاثة أنماط من الحكم تقابلها ثلاثة أنواع من الحكومات: فحيثما يكون الحكم منفردا، يكون الحكم مونارشيا أو ملكيا أو طغيانيا. وحيثما تتسع دائرة الحكم إلى أكثر من فرد يكون نمط الحكم أوليغارشيا أو أرستقراطية. وأخيرا فإذا حكم نفر كبير من الناس أصبح الحكم ديمقراطيا. مع أفلاطون وأرسطو سنتشكل طوبولوجيا ثانية وفق معايير العدل واللاعْدل. فالمونارشية أو الملكية يقابلها الطغيان، والأرستقراطية يقابلها الديمقراطية. ولا يندرج الاستبداد ضمن هذه التصنيفات لأنّ المستبد عند الإغريق ليس كائنا سياسيا، بل قبل-سياسي أي منزلي".<sup>16</sup>

بيد أن تحليلات مونتسكيو لأنماط الحكم السياسي "سنتخلى نهائيا عن الطوبولوجيا الإغريقية بفرعها جاعلة من الاستبداد Despotism نمطا من الحكم المخصوص. وفي المقابل سترى في الطغيانية Tyranny صفة الفساد في كلّ نظام سياسي وليست نظاما سياسيا قائم الذات"<sup>17</sup>. فضلا عن هذا، يتجاوز مونتسكيو تصنيف روسو الكلاسيكي والثلاثي للأنظمة السياسية: الديمقراطية والأرستقراطية والمونارشية. ويبقى فقط على نمطين بارزين وهما المونارشية والاستبدادية. يقول في هذا الصدد: "اقترح ثلاثة تعريفات أو وقائع: تكون الحكومة جمهورية عندما يكون للشعب مطلق السيادة، بينما تكون مونارشية عندما يكون الحاكم فردا واحدا، ولكنه يحكم بقوانين ثابتة، وليس كما هو الحال في النظام الاستبدادي حيث يحكم الفرد الواحد دون قوانين أو قواعد مستندا فحسب إلى إرادته النزوية".<sup>18</sup>

<sup>16</sup> J. Louis. La barrière (1996), « tyrannie et despotisme », in **Dictionnaire de philosophie politique**, (1996) p. 706

<sup>17</sup> J. Louis. La barrière (1996), « tyrannie et despotisme », in **Dictionnaire de philosophie politique**, (1996) p. 707

<sup>18</sup> Montesquieu (1969), *De l'esprit des lois*, Ed sociales, p. 55



من الواضح إذن أنّ الكليانية لا تظهر في الطوبولوجيات السياسيّة التي ذكرناها سواء الإغريقية منها أو الحديثة. وتعود أسباب ذلك إلى اختلاف هذا البراديجم عن مختلف أشكال الاضطهاد السياسي المعروفة لدينا<sup>19</sup>. هل بإمكاننا الآن ضبط تحديدات معرفية لمفهوم الكليانية؟

## 2- الأسس النظرية للظاهرة الكليانية

لا تفهم الظاهرة الكليانية كما جسدها البراديجم الستاليني والنازي إلا في علاقتها بالأسس الإيديولوجية "العلماءوية" Scientist لهاتين المنظومتين. فالممارسات الكليانية للدولة النازية لم تكن موجهة تحديداً ضد الإنسان، والرعب الكلياني ليس غايته إرهاب المجتمع، بقدر ما هو تسريع وتيرة التاريخ حتى يتحقّق المثل الأعلى لهذه الحركة، ألا وهو الانتقاء العرقي للجنس الآري بوصفه الحلقة الأخيرة في تاريخ الصراع العرقي. وبنفس الآليات والغايات، تعتبر الماركسيّة في نسختها الستالينية أنّ التاريخ البشري ينحو باتجاه زوال المجتمعات الطبقيّة. ولكن بلوغ هذه الغاية النهائية يتطلّب تسريعا في وتيرة التاريخ. ولذلك تجد نظريّة "ديكتاتورية البروليتاريا" هنا تسويغها. إذ لا بد من المرور بهذه السياسة الرهابية حتى يتطهّر المجتمع من أعدائه الطبقيين. الكليانية ليست هدفاً في حد ذاتها بالنسبة للنازية والستالينية، بل هي آلية تسريع لتيرة التاريخ الذي نراه يتقدم نحو تحقيق هذا المثل الأعلى أو ذلك<sup>20</sup>. تلتقي الغايات الكليانية مع الطموحات البرومثوسية للحداثة. فمنذ انبجاس فكرة الكوجيتو الديكارتي أو "الأنا أفكر" انصبّ اهتمام المحدثين على طرائق حلول الإنسان الفرد محلّ الإله في العالم. وقد تجسّد ذلك في الإنتاجات المعرفية اللأحقة ولا سيما في فلسفات "الظنّة" لكلّ من ماركس ونييتشه وفرويد. حيث سيبلغ هذا الادعاء أو هذا الدفع السريالي نحو تأليه الإرادة البشرية ذروته مع إعلان نييتشه عن "موت الإله". لهذا فلا عجب أن تتنازل من هذه الفلسفات الريبية كليانيات تستبدل الغايات التبولوجية القديمة بغايات وضعيّة وعلماءوية. ولعلّ كهذه، فماهية الكليانية تكمن في طابعها الموغل في التاريخانية. ونقصد بذلك فهما مخصوصا للتاريخ يعتقد في العود الأبدي على الطريقة النييتشوية للتاريخ. فالأحداث المستقبلية مضمّنة بالضرورة في الماضي. التاريخ تحكّمه قوانين موضوعية أو حتميات لا دخل لإرادة البشر فيها. ويترتب على ذلك نفي إرادة وفعل البشر في تغيير مسار التاريخ. تنفي التاريخانية إرادة الإنسان في التاريخ وتنفي التطور التاريخي نفسه.

<sup>19</sup> H. Arendt (1972), *Le Système totalitaire*, p. 203

<sup>20</sup> H. Arendt (1972), *Le Système totalitaire*, p. 212





تجسد السياسات الكليانية إرادات ميتافيزيقية/تاريخانية تتعالى عن الحريات البشرية. فقانون الانتقاء العرقي والطبقي يفترضان إزاحة كل أشكال المعارضة. من هنا ندرك برودة الإرهاب الكلياني ضد خصوم الايديولوجيا التاريخية. كما يمكننا أن نفهم أيضا اعترافات النازي أيشمان **Eichmann** أثناء محاكمته في القدس 1969 بكونه كان مجرد منفذ لقانون التصفية العرقية<sup>21</sup>.

هكذا تقتضي الطاعة العمياء لقوانين الاصطفاء العرقي والطبقي استئصالا مبررا لكل القوانين المضادة أي للحرية والتعددية والاختلاف باعتبارها مقومات المجتمع الديمقراطي. فإذا كان شعار الديمقراطية الليبرالية "دعه يعمل، دعه يمر" فإن شعار الأنظمة الكليانية سيكون: "كل شيء ممكن" و"كل شيء مباح"<sup>22</sup>. الكليانية ليست نظرية في الاستبداد وحصرها في هذه الخانة لا يستنفد ماهيتها العميقة. ذلك أن النظام الاستبدادي هو نظام نزوي يستند إلى مبدأ الحكم الفردي المطلق، ولا يحتكم في ممارساته إلى فلسفة أو إيديولوجيا واضحة للتاريخ. الكليانية هي إذن إيديولوجيا تاريخانية تسخر كل الوسائل المتاحة بما في ذلك إرهاب الدولة الأقصى من أجل التعجيل باستقدام الغايات النهائية للحركة.

تحتاج الإيديولوجيا الكليانية - التاريخية إلى تنظيمات مؤسسية- دولتية تحقق عبرها ومن خلالها الغايات القصوى للوجود الجماعي الخصوصي والكوني. ما هو الشكل المخصوص الذي يتعين على الدولة الكليانية أن تتلبسه تحقيقا لأهداف الاصطفاء العرقي والطبقي؟

<sup>21</sup> H. Arendt (1972), Le Système totalitaire, p. 568

<sup>22</sup> H. Arendt (1972), Le Système totalitaire, p. 201



MominounWithoutBorders



@ Mominoun\_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية  
ص.ب : 10569  
هاتف: 00212537779954  
فاكس: 00212537778827  
info@mominoun.com  
www.mominoun.com